نزاع نهر الجانج وأثره على العلاقات الهندية- الباكستانية (١٩٥١-١٩٧١م)

م.د إنعام عبد العظيم الشاهين enam.shahen@uobasrah.edu.iq
جامعة البصرة / كلية التربية للبنات / قسم الجغرافية

الملخص:

الخلافات على المياه بين الهند وباكستان هي ثاني قضية كبيرة بعد كشمير ولاسيما نزاع نهر الجانج، ويمكن ان تؤدي هذه المشكلة الى حالة حرب شديدة بين الدولتين حيث ان كل الجهود لحل المشكلة على المستوى الدبلوماسي كالمعاهدات المختلفة التي وقعتها الهند وباكستان لم تنجح. حتى جهود الوكالات الدولية مثل الأمم المتحدة لم تستطيع احداث تغيير في مواقف الدولتين المتعلقة بمشكلة توزيع المياه. وعليه يجب على الهند وباكستان ان يسعيا الى حل للنزاع على المياه على أساس المساواة وعدم الاضرار بمصالح الدولة الأخرى. لها كلا الدولتين يجب ان يفهم احتياجات ومتطلبات كل منهما الاخر ويجب ان يأخذ في الاعتبار رأي بغضهم البعض في استخدام مياه النهر المشترك. وعندما يكون هناك مقترح لبناء السدود والمشاريع على الأنهار المشتركة يجب ان تخلق بيئة مواتية لاي لأي نوع من الحوار والاتفاق الدولتين.

الكلمات المفتاحية: (نزاع، نهر الجانج، الهند، باكستان، سد فاركا).

The Ganges River dispute and its impact on Indian-Pakistani relations (1951-1971)

Inaam Abdul-Adhim Al-Shaheen / enam.shahen@uobasrah.edu.iq
University of Basrah/ College of Education for Women/Department of Geography

Abstract:

Disputes over water between India and Pakistan are the second major issue after Kashmir, especially the Ganges River, and this problem could lead to a severe state of war between the two countries, as all efforts to resolve the problem at the diplomatic level, such as the various treaties signed by India and Pakistan, have not succeeded. Even the efforts of international agencies such as the United Nations were unable to bring about a change in the positions of the two countries regarding the problem of water distribution. Therefore, India and Pakistan must seek a solution to the water dispute on

the basis of equality and without harming the interests of the other country. Both countries must understand each other's needs and requirements and must take into account each other's opinion on the use of the waters of the common river. When there is a proposal to build dams and projects on shared rivers, it must create a favorable environment for any kind of two-state dialogue and agreement.

Keywords: (conflict, Ganges River, India, Pakistan, Farakka Dam).

المقدمة:

الهند وباكستان هما الدولتان الرئيسيتان في جنوب آسيا. لقد ظهروا على خريطة العالم كدول مستقلة في عام ١٩٤٧ عند تقسيم الهند، ظلت العلاقات بينهما متوترة. هناك هي عوامل مزعجة مختلفة تفسر العلاقات المتوترة بين الدولتين. ومع ذلك، فإن العوامل الأساسية لكل هذه المهيجات كانت الظروف والعوامل مما أدى إلى تقسيم الهند وإنشاء باكستان. وبالتالي، حتى على الرغم من أن الدولتين في جنوب آسيا تشتركان في لغوية وثقافية وجغرافية وروابط اقتصادية، لكن علاقتهم ابتليت بالعداء والشك. تم تحديد العلاقات بين الدولتين من خلال التقسيم العنيف للبريطانيين الهند في عام ١٩٤٧، ونزاع كشمير والصراعات العسكرية العديدة بين دولتين، فقد اشغل الاستعمار البريطاني نار الفتنة بين سكان المنطقة واججها من خلال سياساته. هذا كله حتى لا يترك وراءه امة متحدة ويأمن نهوضها، ليجد بذلك ذرائع للتدخل وإبقاء نار الفتنة مستمرة.

ولم يكتف دعاة التحضر من غلاة المستعمرين البريطانيين بذلك، بل عملوا على تصعيد الموقف ليصل الى حد وقوع المذابح الدينية، التي رافقتها صدامات دامية أرغمت سكان الدولة الواحدة ان يتفرقوا وينشقوا الى أجزاء متناحرة صنعها الاستعمار.

فما جذور هذا النزاع؟ وما هي اهم المراحل التي مر بها؟ وما هو أثر هذا النزاع على العلاقات بين الدولتين (الهند وباكستان)؟

وعلية اقتضت الدراسة على تقسيم البحث الى ثلاث مباحث: تناول المبحث الأول الجذور التاريخية لنزاع نهر الجانج، فيما درس المبحث الثاني معضلة بناء سد فاركا، والمبحث الثالث تناول نزاع نهر الجانج خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧١م

المبحث الأول

الجذور التاريخية لنزاع نهر الجانج

تزخر القارة الهندية بثروات طبيعية بشرية هائلة، فمساقط شلالات الهملايا وثلوجها الى جانب الإمكانيات السياحية الكبيرة المتاحة وتنوع للثقافات والديانات يضاف اليها العدد الهائل من السكان، مؤهلة بحق لان تكون في مصاب دول العالم المتقدم لكن كعاتده البغيضة فقد اشغل الاستعمار البريطاني نار الفتنة بين سكان المنطقة واججها من خلال سياساته. هذا كله حتى لا يترك وراءه امة متحدة ويأمن نهوضها، ليجد يذلك ذرائع للتدخل وإبقاء نار الفتنة مستمرة [١]، وعلى إثر ذلك أقامت الهند وباكستان علاقات دبلوماسية ولكن عنيفة التقسيم والمطالبات الإقليمية العديدة لقت بظلالها على علاقتهما حيث استقلالهما، خاض البلدان ثلاث حروب كبرى [٢].

علاوة على ذلك كان توزيع مياه الأنهار. مصدر قلق بين الدولتين وأصبح واضحاً بالفعل بعد التقسيم. كان هذا هو الخلاف الرئيسي بين الهند وباكستان إلى جانب جامو وكشمير. حيث كان الاقتصاد الباكستاني في الغالب زراعياً وكان تطوره كذلك تعتمد على سخاء الهند للسماح بدخول المياه إلى باكستان، أصبح من الضروري أن مياه النهر يجب أن تكون توزع بين الدولتين بشكل عادل. ومن هنا جاء باندیت نهرو وقع رئيس وزراء الهند ونائبه أيوب خان معاهدة مياه نهر السند في كراتشي في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠ قسمت

المعاهدة الأنهار الستة بين الهند وباكستان وفق صيغة. كان من المقرر أن تذهب مياه سوتليج ورافي وبيز الهند والدول الثلاث الأخرى – إندوس وجيلوم وتشيناب إلى باكستان. المعاهدة التي كان من المفترض أن تحل الخلاف على المياه بين الدولتين، إلا أن ذلك لم يفعل فعل ذلك وأحياناً تندلع خلافات حول هذاالموضوع(٣).

ينبع نهر الجانج ، من أعالي المنحدرات الجنوبية لجبال هيمالايا الوسطى شمالي ولاية أتاربرادش الهندية، من كهف ثلجي يقع على ارتفاع ٤٢٧٠ متراً فوق سطح البحر، متدفقة مياهه جنوباً ليمر إلى الغرب من مدينة ميروت***(Meerut)***، مقترباً من مدينة دلهي الواقعة على الرافد جومنا***(Jumna)***، ماراً بشرقي مدينة هابور***(Habor)***، لينحرف مجراه بعدها جنوبً شرق ليمر في مدينة كانبور، وليتابع مسيره إلى مدينة الله آباد حيث يلتقي بالرافد النهري اليميني الكبير نهر جامنا، وبعدها يجري شرقاً فيمر بمدينة بنارس، ويدخل بعدها مدينة بانتا، التي ما إن يتجاوزها بنحو ٢٣٠كم حتى يبلغ مدينة باغلبور***(Bhagalpur)***، لينحرف بعدها بنحو ٣٥كم جنوب شرق نحو٥٠كم، قبل أن يدخل مجراه الرئيس أراضي بنغلاديش، وليتفرع من هناك فرعاً يعرف باسم بهاجيراتي . هوغلي، يتجه جنوباً في أراضي ولاية البنغال الغربية الهندية، لينتهي في خليج هوغلي ***(Hooghly)***عند رأس خليج البنغال الغربي، وليمر هذا الفرع بمدينتي هوار وكلكتا، وهذا الفرع هو الحد الغربي لدلتا الجانج. أما المجرى الرئيس للغانج فيتصل، داخل الأراضي البنغلاديشية، بنهر براهما بوترا، قبل المصب بنحو ١٥٠كم، ليعرف بعدها بنهر بادما ***(Padma)***الذي يتجه جنوب شرق ليتلقى من يساره مياه نهر ميغنا***(Meghna)***، قبل أن يصب في رأس خليج البنغال الشرقي. ويكون نهرا الجانج وبراهما معاً دلتا واسعة، امتدادها من الشمال إلى الجنوب نحو ٤٠٠كم، من فرع بهاجيراتي ــ هوغلي، ومن الشرق إلى الغرب نحو ٣٢٠ كم، وتكثر فيها غابات المانغروف

المعروفة باسم سونداربانس(***Sundarbans***) ويبلغ الطول الكلي للغانج هو ٢١٧٧ كم، وتتدفق منها ٢٠٣٦ كم عبر الأراضي الهندية، تبلغ مساحة الضفاف الكلية ٩٤٣٥٠٠ كم مربع، أذ تقع ٧٥٠٠٠٠ كم مربع منها في الهند، وتمثل ٦١.٦ مليون هكتار من مساحة الأنهار القابلة للزراعة من أصل ٦٧.٦ مليون هكتار أراض هندية، إضافة إلى ذلك يعيش ٤٠ بالمئة من سكان الهند على حوض نهر الجانج ويعتمدون بشكل أساس على النهر وضفافه [٤].

يتسم نهر الجانج بتدفق موسمي مرتفع. خلال فترة الرياح الموسمية هناك تدفق كاف من المياه التي تلبي احتياجات كلا الدولتين. تواجه مشكلة حادة خلال موسم الجفاف عندما يكون التدفق غير كاف لتلبية احتياجات الدولتين. كان بناء وابل فاركا من الهند على نهر الجانج للحفاظ على تدفق المياه المستمر إلى كولكاتا وهالديا كان الميناء موضع جدل بين الهند وباكستان في فترة ما بعد عام ١٩٤٧ جرت سلسلة طويلة من المراسلات والمحادثات الثنائية بين الهند وباكستان على مستويات مختلفة وفي فترات منتظمة للعمل[٥].

تم تطبيق تفكير مماثل على نهر الجانج بعد التقسيم في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عندما انخرط الخصمان في مشروع نهر الجانج وفاركا ، لم تعترف الهند بمطالبات شرق باكستان على النهر. أكد الهنود أن نهر الجانج يكاد يكون نهرًا هنديًا وليس نهرًا دوليًا. بمعنى آخر، بقي الخلاف حول هوية نهر الجانج. وعليه أن الأنهار الدولية لا يمكن أن توجد بدون حدود وطنية، وأنشأ التقسيم حدودًا وطنية. إن إنكار الهند لهوية نهر الجانج كنهر دولي كان له مصالح سياسية، وإن الادعاء بأن نهر الجانج هو نهر هندي يسهل سيطرة الهند على مواردها[٦].

علاوة على ذلك بدأت السياسة المائية بين الهند وباكستان وفي النهاية بنجلاديش بتقسيم البنغال وتخصيص مرشد أباد للهند. اهتمت الرابطة الإسلامية بقدر أقل بباكستان الشرقية، في حين رأى الكونغرس أن مرشد أباد كان حاسمًا لمستقبل كولكاتا، مما أعطى الكونجرس مزيدًا من السلطة في التأثير على تقسيم البنغال، كما أن تعليقات النائب مكرجي خلال جلسة لوك سابها كانت تدعم هذا الرأي. كان المسؤولون البريطانيون على علم بأن الهند أرادت أن يتمكن مرشد أباد ذو الأغلبية المسلمة من الوصول إلى أعالي نهر الجانج وبناء وابل في المستقبل. في نهاية المطاف، منح الاستحواذ على مرشد أباد والروافد العليا لنهر الجانج الهند مزيدًا من القوة للسيطرة على نهر الجانج وإدارة مواردها، هذا هو العنصر الجغرافي لقوة الهيمنة المائية للهند. من خلال الضغط لصالح مرشد أباد، تمكن صانعو السياسة الهنود من ممارسة تأثير سياسي أكبر على لجنة التقسيم ووضع جدول الأعمال وفقًا لمصالحهم. كانت الهند تتمتع بسلطة سياسية أكبر قبل التقسيم والتي من خلالها اكتسبت البلاد هيمنة جغرافية على نهر الجانج بعد التقسيم. كان لدى الهند، بشكل أكثر تحديدًا، ولاية البنغال الغربية، والرغبة في السيطرة على موارد نهر الجانج قبل التقسيم وبعده. لقد أجروا ملاحظات هيدروليكية في عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٨، ومن الواضح أيضًا من مناقشات السياسيين في غرب البنغال تابعت هذه القضية بإصرار في الخمسينيات وأوائل الستينيات. بعد بناء قناطر فاركا، تمكنت الهند من السيطرة على مياه النهر وموارده ، وبالتالي جعلها الدولة المهيمنة على نهر الجانج مقابل باكستان ثم بنغلاديش لاحقًا[٧].

أثناء تبادل البيانات مع باكستان، ونظرًا لأن الهند هي أعلى النهر، فقد تمكنوا من طلب المزيد من البيانات حول نهر الجانج ولكن ليس بمثل نفس الشفافية مع التوزيع الآخر لنهر الجانج، مما سمح للهند بالتحكم في المعلومات المتوفرة عن نهر الجانج وفاركا، علاوة

على ذلك، سمح تدفق المعلومات من جانب واحد للهند أيضًا بسحب أي قوة تفاوضية قد تكتسبها باكستان. بعبارة أخرى، إذا كانت الهند ستقدم معلومات عن الغانداك والكوزي، فقد تقترح باكستان إجراءً بديلًا بشأن نهر الجانج وفاركا. كانت الهند قادرة على التحكم في المعلومات أو المعرفة والتحكم في المناقشة لصالحها، وهو جانب رئيسي لقوة الهيمنة المائية[٨].

المبحث الثاني

معضلة بناء سد فاركا[٩]

يعود فكرة وابل فاركا الى العصر البريطاني الذي بدأ يواجه صعوبات ملاحية في ميناء كلكتا. اعتاد Bhagirathنقل الجزء الأكبر من تدفقات نهر الجانج ولكن بحلول أواخر القرن الثامن عشر أصبحت Padma القناة الحاملة الرئسية لمياها. ويبدو ان تدهور منسوب المياه في بهاجيراثي لا يشكل تهديداً لشحن ميناء كلكتا فحسب، بل انه يشكل ايضاً تحدياً لبقائه كلف البريطانيين بالعديد من الدراسات بما في ذلك تلك التي أجراها السر آثر كوتون عام ١٨٥٣، وفيرنون هاركورت عام ١٨٩٦، ريك عام ١٩١٣، لجنة سنيفنسون مو عام ١٩١٦-١٩١٩، والسير ويليام ويلكوس عام ١٩٣٠، والذي أوصى ببناء وابل فاركا عبر نهر الجانج وتنظيم امدادات المياه من منابعه لاجل انقاذ ميناء كلكتا لانه أحد أهم المؤانئ للهند وكذلك للتجارة الخارجية مع بوتان ونيبال غير الساحلية. وبعد الاستقلال، طلبت الحكومة الهندية دراسة لحل مشكلة انخفاض منسوب المياه في بهاجيراتي هوغلي، والتي اوصت ايضاً ببناء حاجز في فاركا[١٠].

وعلية يعود فكرة بناء السد في فاركا والذي تم طرحه لأول مرة بين الداثرة الرسمية في الهند في عام ١٩٥٠ والحكومة باكستان لفتت انتباه حكومة الهند الى تقارير صحفية

عن الهند. نيودلهي قررت بناء السد في فاركا في منطقة مرشد أباد. المشروع الهندي المخطط له سيحول كمية كبيرة من مياه الجانج خلال موسم الجفاف، لزيادة تدفقات نهر Hoogly–Bhagirathi الذي خدم ميناءكلكتا. تخشى باكستان أنه قد يكون لها آثار سلبية على الشرق باكستان وطلبت باكستان من الهند في خطاب بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ التشاور معها قبل التشغيل أي مخطط من هذا القبيل. ردت الهند في ٨ اذار/ مارس ١٩٥٢، أن المشروع قيد التنفيذ ووصف التحقيق الأولي قلق باكستان بشأن آثارها المحتملة بأنه افتراضية بحتة. ومع ذلك ، مرة أخرى في أيار/ مايو ١٩٥٢ ، نقلت باكستان عن تقارير صحفية أن كانت الهند منخرطة في مخطط متعدد الأغراض يتصور التباعد الكبير في المياه أحد روافد نهر الجانج ، لمخطط الري في بيهار ، أوتار براديش ، Gandak ونيبال. جادلت باكستان أن هذه الانسحابات، جنبا إلى جنب مع ما ورد القنابل التي سيتم بناؤها عبر نهر الجانج في فاركا سيكون لها آثار مدمرة شرق باكستان. ردت الهند في وقت لاحق في أيار/ مايو ١٩٥٣، مطمئنة أن كانت التقارير لا أساس لها من الصحة لأن جدوى مقترحات المشروع كانت لا تزال قيد التنفيذ الفحص، كان رأي الهند أن باكستان الشرقية لديها مياه كافية ولم يكن هناك ندرة المياه. من ناحية أخرى، اقترحت الهند أيضا التعاون والتعاون بين البلدين على تنمية الموارد المائية في الجانج. وأشار نحو مشروع Kodabak Gangesالمقترح، الذي كان ليمليوني فدان من الأراضي. اقترحت باكستان أيضاً في عام ١٩٥٤ إجراء مسح مشترك لـ الروافد العليا لغانجا وبراهمابوترا. كان رد الهند أن على باكستان النظر في مسح النهر من جانبهم[١١].

في وقت لاحق، سلسلة من المراسلات تم إجراؤها خلال الفترة ٥٨-١٩٥٧ بين الهند وباكستان. وضعت باكستان ثلاث مقترحات مهمة: (أ) يجب على كل من الطرفين

تـأمين الاستشـارات والتقنيـة خـدمات الأمـم المتحـدة، هيئـة للمسـاعدة فـي التنميـة التعاونيـة الشـرقية الأنهـار. (ب) أن يـتم دراسـة مشـاريع البلـدين بشـكل مشـترك مـن قبـل خبـراء مـن اثنـين البلـدان قبـل تنفيـذها. (ج) الأمـين العـام للأمـم المتحـدة تـم طلـب تعيـين مهنـدس للمشـاركة فـي الاجتماعـات فـي علـى مسـتوى الخبـراء، تـم تنظيمـه لمناقشـة الجوانـب المختلفـة لتنميـة المـوارد المائية. ولم توافق الهند على هذه المقترحات ولا سيما فكرة التحكيم بالثالث[١٢].

مـن منظـور سياسـي محلـي، كـان بنـاء القنـاطر هـو الخيـار الوحيـد الـذي لـم يكـن لديـه سوى القليـل مـن المعارضـة السياسـية داخـل الهنـد ممـا أثـار اسـتياء السياسـيين فـي ولايـة البنغـال الغربيـة ، أن حكومـة نيـودلهي لـم تتخـذ إجـراءات فوريـة. فـي عـام ١٩٣٦، وتـم إجـراء ملاحظـات هيدروليكيـة، وفـي عـام ١٩٤٨ ، أوصـى مهندسـو البنغـال بوابـل فـي فاركـا وقـدموا مخططهـم إلـى اللجنـة المركزيـة للميـاه والطاقـة. ومـع ذلـك ، أرادت اللجنـة التحقيـق فـي موقـع آخـر ، ممـا يعنـي أن مخطـط فاركـا لـم يـتم تضـمينه فـي خطـة نهـرو الخمسـية الأولـى، شـعر السياسـيون فـي ولايـة البنغـال الغربيـة أن نيـودلهي كانـت تميـز ضـد الدولـة لصـالح ولايـات مثـل ماهاراشـترا وتاميـل نـادو . فـي عـام ١٩٥٨، انتقـد تريـديب كومـار تشـودري، عضـو البرلمـان الهنـدي مـن ولايـة البنغـال الغربيـة وزعـيم الحـزب الاشـتراكي الثـوري ، الحكومـة المركزيـة خـلال مناقشـة البرلمـان. وذكـر أنـه بعـد تقـديم مقتـرح قنـاطر جانجـا فـي ١٩٥١-١٩٥٢، كـان هنـاك موقـف عـدائي مـن وزارة الـري والطاقـة. بعـد الاسـتقلال، واجهـت المـدن الهنديـة الكبـرى مثـل كولكاتـا نقصًـا فـي المسـاكن والصـرف الصـحي وإمـدادات الميـاه والبنيـة التحتيـة الأخـرى ، وأصـبح مـن الضـروري الحفـاظ علـى الميناء شـريان الحيـاة لكولكاتـا للحفـاظ علـى قوتهـا وأهميتهـا السياسـية والاقتصادية في الهند والرفاهية الأساسية لشعب ولاية البنغال الغربية[١٣].

رأت الهند نهر الجانج على أنه نهر هندي، وكانت مزاعم شرق باكستان لا أساس لها، كما جادلوا بأن مشكلة شرق باكستان تتعلق بوفرة المياه وليس نقصها. ينعكس تفكيرها في تعليق باليشوار ناث (جزء من وفد الخبراء الهندي في عام ١٩٦٨) ، الذي قال "مع سلة مليئة بالأرغفة في براهمابوترا ، كانت باكستان تطلب قضمة في سلة نهر الغانغا شبه الفارغة ". ومن الجدير بالذكر هنا وحيث انشغلت الهند وباكستان بنهر الجانج في هذه الفترة ، أطلق الجانب الهندي على نهر جانجا ، بدلاً من نهر الجانج وهذه طريقة أخرى لتأميم النهر وإنكار هويته الدولية[١٤] .

على الرغم من الانتقادات من ولاية البنغال الغربية والهند وباكستان، فقد عقدوا اجتماعهم الأول في تموز/ يوليو ١٩٦٠، والذي ضم خبراء من البلدين وتبادل البيانات، في يناير ١٩٦١، أبلغت الحكومة الهندية الحكومة الباكستانية ببدء بناء القناطر. التقى رئيس الوزراء نهرو والرئيس أيوب خان في مارس ١٩٦١ لمناقشة مسائل أخرى، وتم ذكر فاركا بشكل غير رسمي، وصادقت الحكومة الهندية على مشروع سد فاركا عبر الجانج والقناة المغذية الناقلة للمياه إلى بهاجيراثي في نيسان/ أبريل ١٩٦٠، حيث أخذت بعين الاعتبار مختلف الآراء حول مدة التفريغ وعملت باحتياطات لدورة التشغيل للتفريغ المعتدل كما يلي في الجدول التالي[١٥]:

جدول رقم (١) [١٦]

الفترة	التدفق المقترح بقدم مكعب في الثانية
كانون الثاني/ يناير إلى ١٥ أذار/ مارس	من ٤٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠
من ١٥ أذار/ مارس إلى ١٥ أيار/ مايو	إلى٢٠٠٠٠ (بالقدر المتوفر)
من ١٥ أيار/ مايو إلى ٢٠ حزيران/ يونيو	من ٢٠٠٠٠ إلى٤٠٠٠٠
من ٢٠ حزيران/ يونيو إلى ٣٠ حزيران/ يونيو	من ٤٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠

من تموز/ يوليو إلى أيلول/ سبتمبر	زيادة ثابتة من ٦٠٠٠٠ إلى ١٤٠٠٠٠ ونحو ٨٠٠٠٠ نهاية سبتمبر
تشرين الأول/ أكتوبر الى تشرين الثاني/ نوفمبر	من ٨٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠
كانون الأول/ ديسمبر	٤٠٠٠٠

المبحث الثالث

نزاع نهر الجانج خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧١م

خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٠، عقدت الهند وباكستان عدة اجتماعات حيث تم مناقشة تبادل البيانات وغيرها من القضايا الفنية. في كانون الثاني/ يناير ١٩٦١، أبلغت حكومة الهند باكستان رسمياً عن نيتها المضي قدماً خطة لبناء وابل عبر نهر فاركا. كانت هناك أربعة اجتماعات فنية في عام ١٩٦١، وفي ١٩٦٣، شرعت الهند في بناء سد طوله ٢٢٤٤ متر، مع ١٠٩ فتحة بفاركا، لتوجيه مياه الجانج إلى الهوفلي[١٧].

لمدة ٥ سنوات، كان هناك هدوء بين الدولتين فيما يتعلق بمفاوضات المياه بسبب الحرب الهندية الصينية [١٨] في عام ١٩٦٢ والحرب الهندية الباكستانية [١٩] في عام ١٩٦٥ وانتهت حرب عام ١٩٦٥ باتفاقية طشقند، وتم إبرام الاتفاقية بين رئيس الوزراء الهندي لال بهادور شاستري والرئيس الباكستاني أيوب خان في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦ بحضور رئيس الوزراء السوفيتي أليكسي كوسيجين [٢٠]. اقتربت باكستان من القوى العظمى وسعت إلى وساطة من أجل حل القضية الثنائية. في البداية، استجاب الاتحاد السوفيتي السابق بشكل إيجابي وزار رئيس الوزراء أليكسي كوسيجين باكستان في نيسان/ أبريل ١٩٦٨، مما أعطى دفعة لعلاقاتهما الثنائية. لكن سرعان ما اقتربت الهند والاتحاد السوفيتي [٢١].

جدول رقم (٢) يوضح السياسة المائية بين الهند وباكستان على نهر الجانج [٢٢].

العصور السياسية	السياسة الدولية المستوى الأول	الترابط بين المستوى الأول والثاني. العلاقة التوريق[٢٣] والهيمنة المائية	السياسة المحلية المستوى الثاني
الهند وباكستان فترة الخمسينيات والستينيات	٢. ضغط باكستان من أجل إجراء محادثة ← لقاء أيوب–نهرو ١٩٦١	أ.أصبح مشروع فاركا مرتبطًا بازدهار ولاية البنغال الغربية: التوريق	١. إحباط غرب البنغال من تأخير مشروع فاركا في نيودلهي في الخمسينيات من القرن الماضي.
	٣. الحرب الهندية الباكستانية ١٩٦٥	ب. توريق العلاقات بين الهند وباكستان	
	٤. تطيل الهند المفاوضات مع باكستان من خلال طلب المزيد من البيانات حول نهر الجانج.	ج. تكتيك الهيمنة الهندية	

وفي غضون ذلك، استؤنفت المحادثات الثنائية في عام ١٩٦٧ وعقدت اجتماعات على مستوى الأمناء الخمسة بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ وتموز/ يوليو ١٩٧٠. ولجأت باكستان مرة أخرى إلى وضع توقعات واسعة النطاق للاحتياجات المائية مع تسجيل تحفظاتها على المشاريع الهندية. في نهاية اجتماعها الخامس، خلصت الهند إلى أن احتياجات باكستان المائية من نهر الجانج كانت في الواقع متواضعة للغاية مقارنة بادعاءاتها ولم تؤثر سلباً على مصالحها بينما كانت الهند تعتمد عليها بشكل كبير في متطلباتها الزراعية وغيرها. كان هذا متسقاً مع تقييم باندیت نهرو، الذي شاركه مع البرلمان في وقت سابق في بيان مفاده: "من وجهة نظرنا أنه لا ينبغي أن يكون هناك ضرر حقيقي لباكستان بسبب المخطط". عرضت الهند تحديد كمية المياه التي يمكن إطلاقها إلى باكستان إذا اقترحت الأخيرة مشاريع أكثر واقعية. عارضت باكستان وجادلت بأنه يجب أن يكون لديها فكرة عن "الإمدادات المضمونة" من المياه قبل أي إعادة صياغة لمشروع قناطر فاركا[٢٤].

في المحادثات على المستوى الوزاري اثير موضوع فاركا مرة أخرى بعد اعلان طشقند في شباط/ فبراير ١٩٦٦، في جدول الاعمال المكون من ست نقاط الذي اقترحته باكستان، تم

تضمين قضية قناطر فاركا للسعي للحصول على اذن من الهند للسماح لباكستان الشرقية لاستخدام المياه التي تتدفق من الأراضي الهندية. وطالبوا في نفس الوقت بوقف هذه الجهود الهند لتحويل المياه من خلال قناطر فاركا. حكومة باكستان ايضاً حاولت تدويل القضية[٢٥] . حيث أعلن شريف الدين بيرزادا[٢٦] وزير الشؤون الخارجية الباكستاني آنذاك في ١٥ يوليو/ تموز ١٩٦٧ في الجمعية الوطنية أن مقاربة الهند بخصوص مسألة سد فاركا تعارض القوانين والإجراءات الدولية. أشار إلى أنه يجب توزيع مياه الجانج بشكل عادل بين الدولتين حسب الحاجة الحقيقية وبما يتوافق مع القوانين الدولية. في إجابته على أحد التساؤلات، صرح بالتأثيرات السلبية التالية للسد[٢٧].

١. سيخفض المشروع من نصيب باكستان الشرقية من المياه ويحرمها من حصتها منه، ومن تطور أكثر.

٢. مخطط غانج-كوداباك المخصص لري مليوني من أرض كوشتيا، جيسور، وقطاعات خولنا لشرق باكستان، والتي وصلت فيها الأشغال مراحل متقدمة، ستكون عرضة للخطر.

٣. المحتوى الندي للتراب مباشرة بعد فصل الرياح الموسمية والذي يعتبر بالغ الأهمية لنضج محاصيل الصيف، سينخفض بشكل هائلة بسبب انخفاض مستويات المياه. هذا من شأنه إحداث تدهور في الظروف الزراعية.

٤. ستتأثر الملاحة في نهر الجانج وقنواته المصبة، خاصة شاطئ غوري-مدهماتي بشكل جدي.

٥. سيسبب السد أخطار فيضانات جدية لشرق باكستان، سيكون بإمكان الهند تفريغ (مجبرة) فائض الفيضانات لنهر الجانج (حوالي ١٠٠٠٠٠٠٠ قدم مكعب في الثانية) والذي كان سابقا يصب في بهاجيراثي- هوفلي من الجانج أثناء أشهر الفيضانات.

٦. إقترحت الهند أن تأخذ ماء صافياً من الطمي إلى الهوفلي، مما يعني تفريغ المزيد من الطمي إلى باكستان الشرقية مسببة إرتفاعاً في قاع النهر وبالتتابع زيادة في إرتفاع مستوى الفيضانات. سيكون خطر الفيضانات المتواجد إذن، مرتفعا. (شدد عليها).

٧. سيسبب انخفاض تدفق المياه بجدية المناطق الساحلية لخلنا وباريسال. بهذه الطريقة، عتبتة ملوحية المياه ستزداد أكثر، مما يؤثر على الزراعة وجودة حصة المياه في المناطق المأهولة والصناعية لبلدة خولنا[٢٨].

وفي الأسبوع الثاني آيار/ مايو ١٩٦٨ جرت المحادثات بنيودلهي لحل أزمة السد. عبر الوفد الزائر عن تفهمه لتوجيه مياه الجانج إلى البهاجماتي، المعروف بالهوفلي.

وقبل الاستقلال، ألقى حزب رابطة عوامي، وهو الحزب المعارض الرئيسي للحكومة الباكستانية، باللوم ليس فقط على الهند في التسبب في أضرار دائمة لبيئة واقتصاد شرق باكستان من خلال بناء وابل عبر نهر الجانج، ولكن أيضًا حكومة باكستان لتجاهلها القاسي لشواغل الباكستانيين الشرقيين. وتم تسليط الضوء على ذلك في البيان الانتخابي لعام ١٩٧٠[٢٩].

لقد سمح الإهمال الإجرامي للحكومة السابقة لسد فاركا بأن يصبح أمرًا واقعًا أدى إلى إلحاق ضرر جسيم ودائم باقتصاد شرق باكستان، ويجب استخدام كل أداة من أدوات السياسة الخارجية على الفور لتأمين مجرد حل لهذه المشكلة.

تم الانتهاء من مشروع سد فاركا باستثناء قناة التغذية في ١٩٦٩ بقيمة ٢٨٠ كرور روبية. يقع حوالي ١٦ كم شمال شرق باكستان (بنغلادش حالياً). صمم هذا المشروع لاستخلاص نحو ٤٠٠٠٠ قدم مكعب في الثانية من مياه الجانج في نقطة تسبق مباشرة مغادرته لغرب البنغال ليدخل بنغلادش [٣٠].

في تموز/ يوليو عام ١٩٧٠، الجولة العاشرة من المحداثات الهندو-باكستانية، وافقت الهند على جعل فاركا، نقطة تزويد المياه للجناح الشرقي لباكستان [٣١].

ضغطت باكستان لإجراء محادثات على المستوى الوزاري في عام ١٩٧٠ م، لكن الهند أصرت على أن الاجتماعات على مستوى السكرتارية يجب أن تستمر حتى يتم الانتهاء من الاستعدادات المناسبة لاجتماع أعلى مستوى. ففي الاجتماع الرابع على مستوى الأمناء الذي عقد في إسلام آباد في المدة من ٢٤ شباط/ فبراير إلى ٢ آذار/ مارس ١٩٧٠م، سجل الوفد الباكستاني الموقف النهائي الذي اتخذه فيما يتعلق بجميع القضايا الفنية وأشار إلى عدم جدوى إجراء مزيد من المناقشات حول هذه القضايا إلا في سياق التخصيص المتفق عليه المياه من نهر الجانج إلى باكستان الشرقية آنذاك [٣٢].

وانتهت المحادثات أخيرا في ٢٦ آيار/ مايو ١٩٧٠ م، دون توقيع أي اتفاقية، بسبب إصرار باكستان على الاستعانة بطرف ثالث، بينما أكملت الهند بناء وابل فاركا في عام ١٩٧٠م، ومع ذلك، لم تكن القناة المغذية التي يبلغ طولها ٢٤ ميلاً جاهزة صحيفة اكسبريس الهندية ***(India Express)*** كتبت في إحدى صفحاتها أن هدف الوفد الباكستاني الواضح هو الضغط للحصول على لقاء على مستوى وزاري من أجل إيجاد حلّ له. كما كانت باكستان حريصة على رفع القضية من أجل تدويلها، ومن ثم دعوة طرف ثالث للتدخل في حالة الإخلال بمياه نهر السند (الأندوس)[٣٣].

وفي الجولة العاشرة من المحادثات الهندو-باكستانية وآخر اجتماعات الأمانة العامة في تموز/ يوليو ١٩٧٠م، تم إحراز بعض التقدم، وافقت الهند على جعل فاركا، نقطة تزويد المياه للجناح الشرقي لباكستان واتفق الجانبان أيضاً على أن "نقطة تسليم الإمدادات إلى باكستان من مثل هذه الكمية من المياه التي قد يتم الاتفاق عليها ستكون فاركا"، إلا أن الهند سرعان ما رفضت النتائج المذكورة؛ لأنّ الانتخابات العامة كان من المقرر إجراؤها في الهند في عام ١٩٧١م، والتي فاز بها حزب المؤتمر بقيادة السيدة أنديرا غاندي التي رفضت الموافقة على طلب عقد اجتماع على المستوى الوزاري واقترحت بدلاً من ذلك جولة أخرى من المحادثات على مستوى السكرتارية على الرغم من موافقة باكستان[٣٤].

ومع ظهور بنغلاديش كدولة مستقلة ذات سيادة بدعم كامل من الهند عام ١٩٧١م، بدأت **المرحلّة الاولى** في مفاوضات تقاسم المياه في نهر الجانج، وأصبح نزاع مياه الجانج قضية من قضايا بنغلاديش والهند، وشعرت الهند بالثقة في أن تعاون بنغلاديش معها سيؤدي إلى حلّ الخلافات التي تخص هذه القضية وستكون شيئاً من الماضي ولاسيما أنّ الهند تحظى بموقع متميز على بنغلاديش من الناحية الجغرافية [٣٥] في البداية، اقتربت الهند وبنغلاديش من المحادثات من منظور جديد واكدتا على الفرص الهائلة للتنمية الشاملة في منطقة موارد المياه ومع ذلك لم يدم هذا التفاؤل طويلا، حيث ظهرت اختلافات بين الدولتين، وبشكل أساسي حول كمية المياه التي سيتم تقاسمها في موسم (العجاف) الجفاف[٣٦].

الهوامش:

[١] - كيحل البشير العطية، جوانب من الصراع الهندي الباكستاني على إقليم كشمير (١٩٧٤-٢٠٠٢)، مجلة ليكسوس: في التاريخ والعلوم الانسانية، العدد ١١، مارس٢٠١٧، ص١٤٢.

[2] – Monika Kashyap, INDIA's WATER DIsPUTEs WITH NEIGHBOURING COUNTRIES WITH SPECIAL REFERENCE TOPAKISTAN, BANGLADESH AND NEPAL, THESIS, SUBMITTED TO THE HIMACHAL PRADESH UNIVERSITY, SHIMLAFOR THE AWARD OF DEGREE OF, 2016. P.118.

[3] – Ibid, P.161.

[4] – R.K.Dixt, Indo-pakistan Talks on Farakka Barrage and Related matters, Indian Journal of International Law, Vol.9,1969,p.219.

نقلا عن المصدر: إنعام عبد العظيم الشاهين، العلاقات الهندية – البنغلاديشية ١٩٧١-١٩٨١، أطروحة دكنوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة البصرة، ٢٠٢٤، ص١٨٦.

[٥] – إنعام عبد العظيم الشاهين، المصدر نفسه، ص١٨٧.

[6] – Tamanna Ashraf, Bangladesh and India: The Domestic and International Repercussions of Asymmetric and Securitized Hydro-politics, A dissertation doctor, Florida international university Miami, Florida,2020,p.121.

[7]– Ibid.

[8] – Shaukat Hassan, INDIA –BANGLADESH POLITICAL RELATIONS DURING THE AWAMI LEAGUE GOVERNMENT , 1972-75, Doc tor, the Aus t ral ian Nat ional Universi ty Apr i l 1987,p.233.

[٩] – حدود عبر 1961-1971، الفترة خلال الهند شيدته الذي ، فاراكا سد ويقع وكلكتا شمال كيلومتر 400 حوالي بعد على فاراكا من بالقرب بيهار – البنغال إلى السد من تغذية قناة بناء تم .البنغلاديشية الهندية الحدود من ميلا 11 غضون في باغيراثي سدود شيدت وقد .أخرى سدوات أربع في بهاغيراثي

.("6-' 353 ،7) مترًا 40 ،244 ،2 الـ سد طول يـ بـ لغ .أخـرى سـ ذوات أربـ ع طول يـ بـ لغ الـ تغذيـ ة قـ ناة .كـم 38.3 للمزيد ينظر:

Azra Khan, India-Bangladesh relations since 1972, PhD thesis Department of Political Science Aligarh Muslim University India, 1993, p.150.

[10] – Punam Pandey, India Bangladesh Domestic Politics the River Ganges Water Issues, Singapore, 2016,p.3.

[11] – Monika Kashyap, Op.cit,P.163.

[12] – Tamanna Ashraf, Op.cit,P.170.

[13] – Ibid.

[14] – Monika Kashyap, Op.cit,p.174 .

[15] – Tamanna Ashraf, Op.cit,p.176.

[16] – Lilaboti Das, Indo- Bangladesh Relations From 1971 To 1981, Thesis, Department of Political Science, University of Nowgong,1990,p.67.

[17] – Monika Kashyap, Op.cit,P.163.

[١٨] – **الحـرب الهنديـة الصـينية:** وهـي حـرب معروفـة باسـم الصـراع علـى الحـدود بـين الصـين والهنـد بـدأت فـي ٢٠ أكتـوبر ١٩٦٢ وانتهـت بانتصـار الصـين فـي ٢١ نـوفمبر ١٩٦٣ والسـبب الرئيسـي هـو السـيطرة علـى إقلـيم أكسـاي. شـن. للمزيـد ينظـر المصـدر: احمـد وهبـان، الصـراعات العرقيـة واسـتقرار العـالم المعاصـر، الإسـكندرية، د.ت، ص٨٦؛ طجـين خضـرة، أزمـة كشـمير وآثارهـا علـى العلاقـات الهنديـة الباكسـتانية (١٩٤٧-١٩٩٨)، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، كليـة العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة-قطـب شـتمه، جامعـة محمد خيضـر، ٢٠١٥، ص٣٢.

.

[١٩] - **الحرب الهندية الباكستانية:** وهي الحرب الثانية التي وقعت بين الهند وباكستان. وبدأت هذه الحرب بالاتفاق الحدودي في ١٩٦٣/٣/٢٠ الذي حدث بين الصين وباكستان بعد الحرب الهندية الصينية الحدودية ١٩٦٢/١١/٢٠ الى ١٩٦٢/١١/٢٢، اذ رات فيه الهند تصرفاً في املاكها وأصدرت مرسومين دستوريين نصا على الحاق جامو وكشمير نهائياً بالهند في ١٩٦٥/١/٢٠. للمزيد ينظر: كحيل البشير العطية، المصدر السابق، ص١٤٦.

[٢٠] - **اليكس كوسيغين (١٩٠٤ – ١٩٨٠):** هو زعيم سياسي شيوعي ورجل دولة سوفيتي ، ترأس حكومة الاتحاد السوفيتي من ١٩٦٤ لغاية ١٩٨٠ ، التحق بالجيش الاحمر ، وفي عام ١٩٣٩ اصبح مفوضاً . وزيراً للصناعة النسيجية وبعدها بدأ يرتقي في سلم المسؤوليات الحزبية، وفي عام ١٩٥٧ ايد مشاريع خروتشوف حول اللامركزية الاقتصادية ودافع عن خطط رفع مستوى معيشة المواطن السوفيتي ومنح الأولوية للصناعات الخفيفة، قام بدور الوسيط في الحرب الهندية – الباكستانية ١٩٦٥ ، والتقى مرات عديدة برئيس الحكومة الصينية من اجل أيجاد حل للنزاع الصيني – السوفيتي . للمزيد من المعلومات ينظر : عمار خالد رمضان الربيعي ، غورباتشوف ودورة في السياسة السوفيتية حتى عام ١٩٩١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠١٠ ،ص ٤٠.

[21] – Punam Pandey, Op.cit, p.4.

[22] – Tamanna Ashraf, Bangladesh and India: The Domestic and International Repercussions of Asymmetric and Securitized Hydro-politics, A dissertation doctor, Florida international university Miami, Florida,2020,p.81.

[٢٣] - **التوريق:** هو الآلية القانونية التى يستخدمها من تكون لديه موارد مالية متدفقة فى المستقبل، فيقوم بالتنازل عن هذه المستحقات الآجلة مقابل الحصول على مقابلها فورا. المصدر: علي موسى، الموسوعة العربية، مج ١٣، د.م، د.ت.

[24] – Lilaboti Das, Op.cit, p.69.

[25] – Monika Kashyap, Op.cit, p.174 .

[٢٦] – **شريف الدين بيرزادا:** سياسي باكستاني ولد بمدينة برهان بور، حاصل على شهادة البكارلوريوس في القانون من جامعة بومباي، وكان شخصية مثيرة للجدل بين الأوساط السياسية والقضائية في باكستان والخبير الدستوري فيها، بحكم عمله القانوني المنتظم شغل العديد من المناصب منها المدعي العام لباكستان للمدة ١٩٦٥-١٩٦٦، كما شغل منصب وزير الخارجية الباكستانية ١٩٦٦-١٩٦٨، ثم النائب العام لباكستان ١٩٦٨-١٩٧١، والنائب العام لباكستان ١٩٧٧-١٩٨٤، كما انتخب بالاجماع امين عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي منذ ١٩٨٥-١٩٨٨، وكانت له الكثير من المناصب في باكستان، كما كان عضواً في الأمم المتحدة. للمزيد ينظر: علي خضير عباس الجنابي، العلاقات السعودية – الباكستانية (١٩٨٢-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠٢٢، ص١٧٠-١٧١.

[27] – Indo-Bangladesh Relation, p.70-71, s.s. Bindra,1982. نقلا عن المصدر: Lilaboti Das ,Op.cit,p.70.

[28] – Ibid.

[29] – Shaukat Hassan, Op.cit p.232.

[30] – Joyeeta Bhattacharjee, Understanding the Ganges Water Treaty, Peace Research Institute Oslo (PRLO), 2013, P.38.

[31] – Monika Kashyap, Op.cit,P.163.

[32] – F.C.O37/ 1699, Impact of India's unilateral withdrawal of river water , Telegram No. 808 to the UK Mission to the United Nations in New York: Fome British Foreign and Commonwealth Office, London., 15, September, 1976, No: FSB 3/302/1, p.80

[٣٣] – إنعام عبد العظيم الشاهين، المصدر السابق، ص١٩٢.

[٣٤] – المصدر نفسه، ص١٩٣.

[35] – Avtar Singh Bhasin, Op.cit, p.19.

[٣٦] – إنعام عبد العظيم الشاهين، المصدر نفسه، ص١٩٦.

المصادر العربية باللغة الإنكليزية:

1. Kahal Al-Bashir Al-Attiyah, Aspects of the Indo-Pakistani Conflict over the Kashmir Region (1974-2002), Lixus Magazine: In History and Humanities, Issue 11, March 2017..
2. Inaam Abdel Azim Al-Shaheen, Indian-Bangladeshi Relations 1971-1981, Decnorah's thesis (unpublished), College of Arts, University of Basra, 2024.
3. Tajin Khadra, The Kashmir Crisis and its Impact on Indo-Pakistani Relations (1947-1998), Unpublished Master's Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences - Qutb Shatma, Muhammad Khaidar University, 2015.
4. Ammar Khaled Ramadan Al-Rubaie, Gorbachev and his course in Soviet politics until 1991, unpublished doctoral thesis, University of Basra, College of Arts, 2010.
5. Ali Musa, The Arab Encyclopedia, Volume 13, D.M., D.T.
6. Ali Khudair Abbas Al-Janabi, Saudi-Pakistani Relations (1982-2005), unpublished master's thesis, College of Arts, Anbar University, 2022.